الفصل الرابع

الأمن في القرن الحادي والعشرين

فهم أوسع

obeikandl.com

obeikandl.com

الأمن في القرن الحادي والعشرين

فهم أوسع

لقد قدم القرن الحادي والعشرون نفسه بوصفه عصراً سيكون فيه الاهتمام بالأمن فائقاً: الأمن التقليدي ضد العنف، ولكن أمن المعيشة أيضاً، وأمن المجتمع، وأمن بيئتنا، وأمن مستقبل أطفالنا. والمقصد العظيم الذي يجب أن تتوجه نحوه إستراتيجية الولايات المتحدة توجهاً مركزياً هو أمن مواطنيها. والعالم الأكثر أمناً مع توسيع الفرص من أجل المشاركة السياسية والرفاه الاقتصادي يخفض التهديدات ضدنا ويزيد أمن أمريكا. ولنمتلك القدرات الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية الضرورية لتحقيق مقاصدنا العظيمة، يجب علينا أن نبدع طرقاً جديدة لندفع التقدم في مجتمعنا الخاص.

إن الأزمنة الثورية تتطلب السياسات التي توجه قوى الثورة في قنوات لمنفعتنا. وعلى خلفية الثورة، يجب علينا الآن أن نفهم الأمن على أساس أنه أكبر من الدفاع ضد الهجوم. ما هي المبادئ التي يمكن أن يبنى فوقها اقتصاديات قومية جديدة لتحقيق هذا الفهم الجديد للأمن؟

بعد الهجمات الإرهابية في العام 2001، تساءل الأمريكيون إلى أي مدى تكون معيشتهم آمنة، ومجتمعهم، وبيئتهم الطبيعية، ومستقبل أطفالهم؟ وهذا التقدير الأرحب للأمن، الذي أضيف الآن لأمن أرض الوطن، هو الذي يتغلغل في خطاب الجمهور العام. إن الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر، مع كل ما تبع ذلك من حديث عن أمن أرض الوطن، قد قادت إلى إعادة النظر في ما يعنيه الأمن في زمن غير مستقر. هل وزارات الأمن في أرض الوطن وقوانين الوطنية كافية لإنتاج الأمن عندما يفقد التوظيف، وتفقد المساكن، ومعاشات التقاعد أو عندما تصير أكثر عرضة للفقد؟ إن حواراً اجتماعياً جديداً يتشكل، ولكن السياسات التقليدية، المحصورة في خصومات إيديولوجية قديمة، لا تستجيب استجابة متناسقة. إن عناصر المعنى الجديد للأمن يجب أن تناقش على انفراد.

أمن أرض الوطن:

يفرض عصر الإرهاب أن تضم الإستراتيجية أمن أرض الوطن. في 31 كانون ثاني/ يناير 2001، أوصت اللجنة الأمريكية للأمن القومي / للقرن 21 الرئيس جورج بوش بقوة أن يتم إنشاء وكالة أمن قومية جديدة لأرض الوطن، لتقوم بإعادة هيكلة وإعادة تنظيم الأصول الفيدرالية لتحقيق التنسيق ولترسيخ

المسؤولية الدستورية. بعد أكثر من عام من الهجوم الإرهابي الأول وبعد عامين من تلك التوصية، أنشئت أخيراً مثل تلك الوكالة المنسقة. ويجب أخذ الحذر من أن تصير هذه الوكالة وزارة دفاع محلية، ووحشاً بيروقراطياً يسحق المبادرة والخيال وتصير مجرد غور عملاق تغور فيه العقود الحكومية. إن وكالة منسقة كبيرة جداً لا تستطيع أن تنجح إلا إذا دمجت وظائف الأمن فقط وكانت في الوقت نفسه تكافئ الطاقة الفردية الخلاقة. وفي هذه اللحظة فإن تلك الوزارة الجديدة لا تتحرك بحس الاستعجال الملح الذي يجب أن تمتلكه.

والوزارة الجديدة، وقد جمعت من أكثر من عشرين مكتباً اتحادياً تقريباً، لها، من بين العديد من مهامها الأساسية، مهمتان حاسمتان على وجه الخصوص: ضبط حدودنا وحماية بنيتنا الأساسية الحيوية – أنظمتنا للاتصالات، والمالية، والطاقة، والنقل. وفوق هذه البنية التحتية الحيوية هناك صناعاتنا البتروكيماوية والغذائية التي يجب أن تكون محمية حماية جوهرية على شكل أفضل. وتتطلب وزارة أمن أرض الوطن ثلاثة اندماجات حاسمة: الأول هو دمج هذا الصف الواسع من الوظائف والمكاتب الاتحادية الموجودة، والثاني هو دمج النظام الاتحادي القومي، ولاية، وحكومات محلية، والثالث هو دمج القطاعين العام والخاص. ولم يتحقق إلا تقدم صغير جداً في الواجبين الثاني والثالث. "المجيبون

المحليون"، وهم مطافئ الولاية والمطافئ المحلية وشرطة الولاية والشرطة المحلية، والعاملون الصحيون في الطوارئ، والحرس الوطني، وفرقاء المواد الخطرة المتخصصون، وآخرون، لم يمولوا، ولم يدربوا، ولم يجهزوا، ولا هم أخبروا بواجباتهم الجديدة. والقطاع الخاص، شركات في قطاعات الاتصالات، والمالية، والنقل، والطاقة، وكذلك في الصناعة الكيماوية، وصناعة الأغذية، وصناعات أخرى ذكرت، يجب أن يطلب منها أن تتولى القيام بإجراءات أمنية قوية بشكل كبير لا في مصلحتها هي فقط بل في مصلحة الجمهور والمصلحة القومية أيضاً. مضى أكثر من عامين من 9/11 ولم توعز حكومتنا لها لتفعل ذلك.

والتحدي الدستوري للأمة هو البحث عن التوازن بين الأمن والحرية. وهنا يصير دور الجيش الدائم في المجتمع المدني دوراً حاسماً. لقد أنشأت وزارة الدفاع القيادة الشمالية الجديدة، ومقر قيادتها في كولورادو سبرينغز، وواجباتها الرسمية، فوق توفيرها للغطاء الجوي في حالات الطوارئ القومية، غير واضحة حتى الآن. لقد كلفت القيادة الجديدة بواجب القيام بتنسيق دور الجيش في أمن أرض الوطن. وأسهل حل وأوضحه هو أن تضع المهمة كاملة في وزارة الدفاع.

ومع ذلك، فهناك أسباب مهمة تشير إلى أن المسألة ليست بهذه السهولة. واستعراض المناقشات الدستورية للعام 1787 يوضح أن

المؤسسين أدركوا الخطر على الشكل الجمهوري للحكومة الناجم عن وضع عسكريين متفرغين طول الوقت وقوات عسكرية دائمة في شوارع أمتنا. لقد كان ذلك الخوف هو الذي وحد المؤسسين الذين كانوا منقسمين في الغالب. وفي الحقيقة، لقد قاد ذلك في نهاية المطاف إلى إجازة قانون قوات الشرطة المؤقتة في العام 1878، بعد مائة عام من التأسيس، وهو قانون يمنع مؤسسة الجيش النظامي من تولي تنفيذ القوانين في البلاد. وأوضح مجلس الشيوخ الفرق الكبير في الجمهورية الديمقراطية بين حماية أمتنا من هجوم أجنبي وبين تولي حفظ الأمن والنظام في أحيائنا كالشرطة.

هناك دعوات جديدة تنادي بأن علينا أن "نراجع" هذا القانون مع الاهتمام بتعديله أو حتى بإلغائه لكي يكون بالإمكان إعطاء القوات العسكرية الدائمة مهمة أمن أرض الوطن. وهذه ستكون غلطة ذات أبعاد خطرة. وستكون الحقوق الدستورية والحريات المدنية في خطر من الجيش الدائم داخل حدودنا. وما لم تقع حالة طارئة ذات أبعاد كارثية وإعلان رئاسي للحكم العسكري فنحن لا نرغب ولا نحتاج إلى الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جواً في شوارع كليفلاند، أو بوسطون أو دنفر. والأغلبية الساحقة من الضباط العسكريين المحترفين، وقد درسوا المبادئ الدستورية والتاريخ، لا يرغبون في تلك المهمة كذلك.

ولكن من هم الذين يجب أن يردوا على هجوم ويساعدوا في حفظ السلام واستعادة النظام، إضافة إلى وكالاتنا للسلامة العامة، وإدارات الشرطة والمطافئ، والمجيبين الصحيين للطوارئ؟ هناك حاجة إلى نوع ما من القدرة العسكرية. ومرة أخرى، فإن مؤسسينا توقعوا المستقبل بناء على فهمهم للتاريخ التقليدي. لقد أنشؤوا مثل هذا الجيش وسموه (الميليشيا): وهم مدنيون – جنود تحت القيادة المباشرة للولايات المختلفة، ويمكن نشرهم في أوقات الطوارئ. ومنذ أواخر القرن التاسع عشر عرفت هذه الميليشيات في الولاية باسم الحرس الوطني. لقد أنشئت وأعطيت وضعاً دستورياً بصفتها أول المجيبين وأول خط دفاع في حالة وقوع هجوم على أرض وطننا.

وقد أصرت اللجنة الأمريكية للأمن القومي / للقرن 21 على أن الحرس الوطني يجب أن يعطى المهمة الرئيسية للرد على الهجوم على أرض الوطن. وأوصت اللجنة للرئيس: "نحن نحض على وجه الخصوص على أن يعطى الحرس الوطني أمن أرض الوطن بوصفه مهمة أولى، مثلما سن ذلك دستور الولايات المتحدة نفسه."[1] والحرس الوطني مكون من مدنيين–جنود من كل نواحي الحياة– مدرسين، وعاملين في المكاتب، ومصرفيين، ورجال أعمال، وممرضين وعاملين صحيين – من المدرَّبين، أو ممن يمكن أن يدربوا بسرعة ويجهزوا من أجل دور الأمن الأولي لأرض الوطن. وهم

لا يبعثون في الخاطر خطر الحكم العسكري الذي تخاف فيه الجمهوريات كثيراً منذ الدولة المدنية اليونانية.

بعد أكثر من عامين من أول هجمات إرهابية كبيرة على أمريكا، يعتقد المراقبون الخبراء بصورة موحدة تقريباً أن الولايات المتحدة غير مهيأة لا لمنع الموجة التالية من الهجمات ولا للرد عليها رداً كافياً. أمريكا ما تزال في خطر وما تزال غير متأهبة.[2] فإذا أخذ هذا الظرف بالاعتبار، فإنه لا يمكن القول إن المستوى الابتدائي من الأمن، وهو أمن الحياة والحرية، قد تحقق.

من العسير أن نفهم أو أن نفسر غياب الاستعجال الملح في إعداد الولايات المتحدة لمواجهة الهجمات الإرهابية المستقبلية التي يتكهن بها على نطاق واسع كبار مسؤولي الاستخبارات وخبراء الإرهاب، خصوصاً في أعقاب غزو أمة عربية كبيرة واحتلالها. وسلسلة الأسباب الممكنة لهذا الاسترخاء ليست كبيرة: الاعتقاد أن الحرب في مكان آخر رادع للحرب في الوطن، أو افتراض أن القيادة الإرهابية ممزقة والشبكات الإرهابية متفرقة، أو إحساس بأن الزمن كاف، أو تعقيد المهمة، أو عدم الإيمان بفعالية الحكومة أو هو ببساطة عدم كفاية القيادة.

والردود واضحة لكل سبب من هذه الأسباب. فالحرب والاحتلال العسكري الطويل الأمد في مرتع العداوة للولايات المتحدة في العالم العربي وفي العالم الإسلامي وهو أوسع من

سابقه، يؤديان، كما يتفق الخبراء، إلى تفاقم التهديد الإرهابي بدل أن يخمده. وأسامة بن لادن وقادة القاعدة الرئيسيون والعاملون المؤثرون ما يزالون طليقين، ومن المعروف أن هناك خلايا موجودة في كل أنحاء أوروبا، ومن المحتمل تماماً أن تكون موجودة في الولايات المتحدة. الساعة تتك، وانقضى عامان تقريباً قبل أن يطلق تمركز القوات الأمريكية في المملكة السعودية الزناد لأول قصف لمركز التجارة العالمي في العام 1993. ومن المعقد أن تدمج عشرين وكالة اتحادية تقريباً، وثلاث مستويات من الحكومة، والقطاعين العام والخاص، ولكن مهام أكبر كانت قد نفذت في وقت أقل عندما كانت الحاجة، كما هو الأمر هنا، مستعجلة ملحة. وأخيراً، إذا كان المرء معادياً عداء منهجياً لفكرة فعالية الحكومة، فهي تأكل الاستعجال الملح للعمل العمومي، ولكن هذه العداوة لا تعلل الإخفاق المطبق في طلب الأمن في البنى التحتية الحيوية والمملوكة والمشغلة من المشروع الخاص.

التاريخ فقط هو الذي يستطيع أن يحكم على كفاية القادة، ولكنه بالتأكد سيحكم حكماً قاسياً إذا بقيت الولايات المتحدة غير متأهبة للهجوم التالي. والدليل الحالي ليس مشجعاً. في 15 أيلول/سبتمبر 1999، حذرت لجنة قومية من أن أمريكا ستهاجم من إرهابيين يستخدمون أسلحة دمار شامل وأن "الأمريكيين سوف يموتون على التراب الأمريكي، ويحتمل أن

يكون ذلك بأعداد كبيرة."[3] وأُهمل ذلك التحذير من الحكومة ومن وسائل الإعلام على حد سواء. وفي 31 كانون ثاني / يناير 2001، أوصت اللجنة نفسها للرئيس الجديد جورج دبليو بوش، بإنشاء وكالة أمن قومية على أرض الوطن لتقوم بدعم الموارد الاتحادية المطلوبة لمنع الهجمات الإرهابية المتكهن بها، والرد عليها إذا لزم الأمر. وهذه التوصية أيضاً أهملت. وبعد أقل من ثمانية شهور لاحقة هوجمت الولايات المتحدة، ثم انقضى عام ونصف تقريباً بعدئذ قبل أن تؤسس أخيراً مثل تلك الوزارة لدمج الأصول الاتحادية – وعلى وجه العموم، لم يظهر ما يدلل على الاستعجال الملح المقدر ليريح أو ليوحي بالثقة.

بل إن موانئ أمريكا البحرية بدأت الآن فقط في أن تكون محمية وأن تفتش حاويات الشحن تفتيشاً منهجياً. والحدود الأرضية سهلة الاختراق بشكل سيئ السمعة. ومعامل البتروكيماويات في المناطق الحضرية أو قربها معرضة للخطر بشكل مدهش. ومعامل الطاقة، ومنها المعامل النووية، ومنشآت التوزيع غير محروسة نسبياً. والحرس الوطني ما يزال ينتظر ليدرب ويجهز لمهمة الأمن على أرض الوطن. والشرطة المحلية، والمطافئ، وفرقاء المواد الخطرة، والمجيبون الصحيون للطوارئ يكادون الآن يبدؤون باستلام مبالغ صغيرة من المساعدة المالية الاتحادية. أنظمة الاتصالات الاتحادية، وفي الولاية، والمحلية وقواعد البيانات ما

تزال تنتظر أن يتم وضعها في حالة تزامن ومطابقة. والقائمة طويلة مستمرة.

عندما لا توجد الرؤية – أو الاستعجال الملح لدى القيادة – فإن الشعب يهلك. وعندما نتعرض للهجوم مرة، فالعار عليهم: وعندما نتعرض للهجوم مرتين، فالعار علينا.

أمن المعيشة:

ومع ذلك، فحتى لو أمكن الوصول إلى درجة قابلة للتحقيق من أمن أرض الوطن، فإن المرء لا يستطيع أن يقول إنه آمن إذا حرم من المتطلبات الأساسية للمعيشة. نحن اقتصاد رأسمالي، ولكنه اقتصاد صارت فيه أكثرية كبيرة من أعضائه تقبل دور الحكومة في خلق وإدامة حد أدنى على الأقل من شبكة السلامة الاجتماعية المطلوبة من المجتمع المتمدن.

إذا افترضنا أن عصر الخطة الجديدة (نيو ديل)، والصفقة العادلة، والمجتمع العظيم تميز عموماً بقيام حكومتنا القومية بخلق شبكة السلامة الاجتماعية من أجل الطبقة الوسطى والمسنين، وخلق سُلّم للفرص من أجل الفقراء، وبرامج لحث التطور الريفي والتجديد الحضري، فإن ذلك العصر انتهى مع انتخاب رونالد ريغان في العام 1980. وصارت الحكومة التي كانت طوال خمسين عاماً تقريباً أداة حيوية للنمو والتقدم، صارت هي

"المشكلة"، وصارت الإستراتيجية الخبيئة عندئذ، وهي تنشيط العجوزات لتكون وسيلة لتخفيض الحكومة – إستراتيجية "مربي الماشية" ("تجويع الوحش") – صارت هي العقيدة الرسمية.

وتم الآن استبدال تخفيض الضرائب بالاستثمار الحكومي، وأفسح التنظيم الطريق لقوى السوق، واستبدلت "ألف نقطة من الضوء"، و"المبرات القائمة على الإيمان" و"المحافظة الرحيمة" استبدلت بالعديد من البرامج الاجتماعية العامة، خصوصاً الموجهة للفقراء. ربما، لا شيء يميز العصر الحاضر أكثر من التحقير على نطاق واسع لكلمة "ليبرالي" وفقدان الذاكرة بشأن نصف قرن من التقدم الاجتماعي الذي تمثله هذه الكلمة.

عند بداية هذا القرن، يلجأ حزب إلى اقتصاديات "دعه يعمل" وإلى مدرسة جانب العرض، والأسواق الحرة التي رفع التنظيم عنها من عشرينيات 1920، ويعرض الحزب الآخر تنويعة واسعة من مبادرات برنامجية مركزة بالدرجة الأولى على الطبقة الوسطى. واحدة من الإيديولوجيات تدعي أن البلاد من نوع حكومة أهل الجدارة ولكنها تتجاهل الأمثلة العديدة عن الفرص غير المتساوية، وهي تدعي أن الأسواق توفر دائماً حلولاً أفضل، ولكن هذه الأيديولوجية لا تقر بكل الطرق التي يمكن أن تفشل الأسواق فيها وهي تفشل فعلاً. هذه الأيديولوجية لا تتمتع بميزة التماسك. وفلسفتها الاقتصادية لم تتغير إلا قليلاً طوال القرن الماضي منذ أن

استولت المصالح القوية والنخب المالية على أدوات القوة عند نهاية العصر التقدمي وعصر تيودور روزفلت.

في عصر يكون فيه مذهب فاعلية الحكومة غير مرضي عنه، لجأ الحزب الليبرالي للقرن العشرين إلى مركزية مبهمة غير محددة – تبرز المزيد من مصابيح إنارة الشوارع والأزياء المدرسية الموحدة – وهي تؤول سريعاً جداً إلى نتيجة هي عند أقل مستوى مألوف.

والذي يفتقر إليه هذا الحزب في اقتصادياته هو المبادئ المركزية المنظِّمة أو الهيكل التصوري الذي يعطي اتساقاً للمبادرات المتباينة في السياسة. وبتعابير تشرتشلية، هذه المهلبية (البودنغ) لا طعم لها.

إن محاولة تخطيط سياسات اقتصادية جديدة تفصيلية، أو في ما يتعلق منها بهذا الخصوص بالخارجية والدفاع، تتجاوز أفق هذه المقالة بكثير. فهذه القضايا تتطلب انتباهاً خبيراً في تطويل أكبر بكثير وفي تفاصيل أكبر بكثير مما هو ممكن هنا. ومن جهة هذا العمل، فهو تمرين في التصور والهيكل الإستراتيجيين، وإلى درجة ما في النظرية الإستراتيجية، وهذا التمرين لا يسعى ولا يستطيع أن يسعى إلى ملء كل الفراغات المتصلة بالسياسات والبرامج. والمقصود من هذا العمل هو أن يوحي *بطريقة تفكير* حول حاضر ومستقبل جديدين ثوريين، والإرهاب حقيقة واحدة فقط من

حقائقهما الواقعة، بل إن تلك الحقيقة الواقعة قد يتبين بشكل كبير أنها عرض، وليست حقيقة واقعة مركزية أو مسيطرة. الإستراتيجية، وهي استخدام القدرات القومية لتحقيق المقاصد العظيمة، هي المقصد من هذا العمل.[4]

ومع ذلك، فعلى سبيل التوضيح والاقتراح، فإن مداخل معينة للاقتصاد، وللسياسة الخارجية، وللدفاع قد تكون مقترحة لتبين المسارات التي قد تسير عليها التحولات الكبرى في التفكير، وعلى سبيل المثال، من الاستهلاك إلى هيكل اقتصادي للإنتاج، أو من سياسة خارجية آحادية الطرف إلى سياسة أخرى من السيادة التعاونية، أو من القوات العسكرية التقليدية إلى قوات أكثر تجهيزاً وتدريباً من أجل أنواع جديدة من النزاع.

والتحولات المقترحة في طرق التفكير يقصد بها أن تكون للتوضيح، وليست حتمية، وهي توضح كيف يمكن متابعة إستراتيجية كبرى جديدة من خلال سياسات محددة جديدة. ومثلها مثل السياسات البديلة التي يمكن للآخرين أن يقترحوها، لا ينبغي لها أن تستعمل لإزاحة المشروع الإستراتيجي الكبير عن مساره، وهي التي قصدت إلى أن تشرحه وتدعمه.

وعلى سبيل المثال، فلكي نرد على الثورات الاقتصادية الحالية، يجب أن تكون غايتنا القومية هي الأمن من خلال الإنتاجية، وتدعمها المدخرات والاستثمار، وذلك لكي يمتلك

كل أمريكي الفرصة ليصير عاملاً في النشاط التجاري، ويمتلك بيتاً، أو يقدر على التعليم العالي. وعلى سبيل المثال، فإن خطة لجعل أمريكا آمنة يمكن أن تتضمن حساب تنمية الطفل، وحساب مدخرات المواطن، وحساب ائتمان بضعف الدخل المكتسب، وخصماً للضريبة لرعاية الطفل على منوال خصم رهن البيت. هذه المبادرات المقترحة لتحل محل التخفيضات الضخمة في الضرائب، تحول أولوياتنا القومية من المزيد من تكديس الثروة عند القمة إلى دعم الأغلبية الساحقة من العائلات في كفاحها من أجل الأمن الاقتصادي، وتحولنا أكثر من أنماط الاستهلاك، سواء دعت إليه الحاجة أم لا، إلى أنماط الإنتاجية المطلوبة لجعلنا آمنين.

وللتوسع بناء على هذه الخطة، ينبغي أن يوضع الأطفال أولاً في مرتبة أولوية قومية. إن الاستثمار في شبابنا، وهو علامة المجتمع المتمدن، يجب أن يصير هو الغاية العليا لأمتنا. الأطفال، كما قيل، هم الرسالة التي تبعث بها الأمة إلى المستقبل الذي لن تراه أبداً. وينبغي لكل طفل أمريكي أن يتلقى الرعاية الصحية الضرورية وأفضل تعليم ممكن. وإذا كان الأطفال هم المستقبل فإن أمريكا ثرية بما فيه الكفاية لتستثمر في ذلك المستقبل، وإن إحدى العلامات المميزة للمعنى الموسع للأمن هي أمن مستقبل أطفالنا.

ويلي ذلك أن على الولايات المتحدة أن تجعل آساسها الاقتصادية آمنة. فالهياكل الاقتصادية العامة والخاصة يجب أن تدخل عصراً متسارعاً. والمفاهيم الأساسية الجوهرية هي الاستثمار طويل الأمد والمساءلة. والأولوية العليا التالية هي الاستثمار وإعادة الاستثمار في أغلى أصول لدى الأمة، وهي شعبها، وإنتاجيتهم. وسيكون ضرورياً لشركات أمريكا، وهي العمود الفقري للرأسمالية، أن تعيد ترسيخ المساءلة وأن تكيف سلوكها مع عصر الشفافية. ويجب أن تعاد هيكلة قاعدة إيرادات الأمة لفرض ضرائب على الاستهلاك غير الضروري والسلوك المدمر ومكافأة الإنتاجية من خلال التجديد والاستثمار. ويجب أن يكون هناك ميثاق اجتماعي جديد، ليكون بصفة ميثاق مركزي لأمن المجتمع، بين الشركات أرباب العمل وبين المجتمعات التي يعيش فيها العاملون في الشركات وذلك للمساعدة في توفير أمن أكبر للمعيشة.

وزيادة على ما تقدم، ينبغي لأصولنا الثابتة القومية أن تعاد رسملتها. وينبغي أن نتبنى أولويات موازنة قومية موجهة بالغايات. وهذا يعني توجيه الاستثمار العام منه والخاص نحو تحقيق قيادة العالم في ميادين العلم والتقانة وإعادة رسملة مدارسنا، وجامعاتنا، ومختبراتنا. وعلى النمط نفسه، فإن هذا يعني تحقيق الامتياز في التعليم الذي تكون الغاية منه أن تصير أمريكا جامعة العالم.

ويعني ذلك إعادة بناء قاعدة حديثة صناعية منتجة. ويعني وجود بنية تحتية قومية كفيّة، ويمكن لها، على سبيل المثال، أن تشتمل على استخدام سندات إيرادات لإعادة بناء أنظمة النقليات القديمة. إن الأمن الحقيقي يتطلب أمة منتجة، وهو الملمح المركزي لكل المقاصد العظيمة الأخرى لأمريكا. دعونا ننظر كيف يمكن لكل واحد من هذه المقترحات أن يسهم في تحقيق تلك الغاية.

يمكن للعديد من المبادرات الكبرى أن تساعد في جعل كل أسرة أمريكية أكثر أمناً – لا أسر المديرين التنفيذيين في الشركات، والمصرفيين، والمحامين وحسب، بل أسر المستخدمين في وول – مارت وسائقي الشاحنات أيضاً – وتوفر الفرصة الاقتصادية لكل طفل. والعنصر الأولي لما يمكن أن تدعى خطة أمريكا الآمنة هو حساب تنمية الطفل، ودفعة أولى مقدماً للأمن الاقتصادي لجيل من الأمريكيين. وكل طفل يولد في أمريكا سيتسلم حساباً فيه مبدئياً 1000 دولار إيداعاً حكومياً معفى من الضرائب. وبعدئذ يستطيع الآباء والأسرة أن يستمروا بالإسهام في هذه الأرصدة والمساعدة في إدارتها. وبعد أن يصل مالك الحساب إلى سن الرشد ويتلقى تعليماً في الإدارة المالية، يستطيع أن يستخدم رأس ماله المتراكم في الحساب من أجل التعليم العالي، أو التدريب على العمل، أو في شراء بيت أو لتمويل عمل تجاري صغير.

والعنصر التالي من الخطة سيجعل كل أمريكي مؤهلاً ليستحق حسابات أمريكا الآمنة، وفيها ستقوم حكومتنا بتقديم أرصدة تعادل كل دولار يودع في هذا الحساب حتى مبلغ 1000 دولار حدا أقصى. والمبلغ الإجمالي المدخر سيكون، مثل سابقه، جاهزا للبدء بعمل تجاري، أو لشراء بيت، أو لتمويل التدريب على العمل، أو لتمويل التعليم العالي.

وعنصر إضافي آخر في هذا المقترح سيضاعف حساب ائتمان الدخل المكتسب إلى حد أقصى هو 8000 دولار في السنة لأي أمريكي يعمل عملاً كامل الدوام ويتولى إعالة شخص يعتمد عليه. ويمكن لقسم من هذه المنفعة أن يمتد إلى كل عائلة تكسب دخلاً أقل من 50.000 دولار في السنة. ويمكن استخدام هذه المنفعة للمساعدة على تمويل المشاركة في حساب أمريكا الآمنة، وبذلك تكون مؤهلة لتستحق الأرصدة المعادلة التي تدفعها الحكومة.

خطة الأمن هذه من خلال الاستثمار ينبغي أن تشمل أيضاً معاملة تكلفة رعاية الطفل بموجب قوانين الضرائب بالأسلوب نفسه المتبع في خصم رهن البيت. إن ارتفاع نوعية رعاية الطفل تصير بشكل متزايد عنصراً حاسماً في قدرة الوالدين على تحقيق الأمن لمعيشتهم. وهذه الناحية من خطة أمريكا الآمنة سوف تساعد على جعل ارتفاع نوعية رعاية الطفل أمراً يقتدر عليه كل

شخص حتى لا يكون أحد مضطراً إلى الاختيار بين كسب دخل له وبين رعاية أطفاله أو أطفالها.

ويجب أن تكون الغاية القومية الكبيرة الأخرى هي التركيز على الاستثمار والمساءلة في توفير الأمن للهياكل الاقتصادية العامة والخاصة. إن تقديم محاضرة عن أخطار الأسواق غير المنظمة أو الأسواق المنظمة تنظيماً متهاوناً، يأتي متأخراً جداً لمئات الآلاف من المستثمرين والمستخدَمين الذين فقدوا بلايين الدولارات. لقد كان واضحاً من أي قراءة للتاريخ الاقتصادي الأمريكي ماذا كان سيحدث عندما تزال التنظيمات المالية الضرورية. المديرون التنفيذيون، والمديرون المجردون من الضمير والأخلاق انتهزوا كل فرصة أتاحها لهم كبح حماة التنظيم، من أجل أن يضخموا أرباحهم ومكاسبهم، ويعملوا الحسابات بأسهل طريقة وأقل تكلفة، وينهبوا ثروات الشركات، ويطلقوا يخوتهم الخاصة المذهبة.

ولكن، وكما هو المعتاد، فبعد الليل الطويل من الطمع يبزغ فجر المسؤولية. والآن يُطلب التنظيم التدريجي للسوق. فالأسواق الحرة هي الأسواق التي تكون فيها حراً في اتخاذ الخيارات، لا حراً في أن تخدع وتتلاعب. يجب أن تُجبر شركات المحاسبة مرة ثانية على أن تصير مدققين عامين، لا "مستشارين" ممالئين. ويجب على لجنة السندات وبورصة التبادل أن تفرض تطبيق هذا المعيار.

ويجب على بنوك الاستثمار أن تزود المستثمرين بتقديرات أمينة عن الأسهم والسندات من غير تضارب يؤدي إليه ضمانها هي لتغطية الأخطار. ويجب أن يطلب من مجالس مديري الشركات أن يقوموا بأعمالهم في الإشراف على نزاهة الإدارة. ويجب على المديرين أن يفوا بعهد الولاء والواجب لموظفيهم وللجمهور المستثمر. إن هذه الأهداف لن تتحقق إلا من خلال التنظيم العام فقط. ويُطلب دورياً من أولئك الذين يديرون نظاماً رأسمالياً خاصاً أن ينظروا ليتبينوا أن أكثر الأسواق "حرية" في العالم – مثل روسيا في الوقت الحاضر، على سبيل المثال – هي في الغالب أكثر الأسواق فساداً أيضاً. إن فساد السوق يسهم في عدم الاطمئنان ويقوض القوة الإستراتيجية.

وهناك تقاطع حيوي آخر بين رأس المال الخاص وبين التنظيم العام وهو نظام الإيرادات القومية، الضرائب المدفوعة في مقابل الخدمات العامة المطلوبة في مجتمع متمدن. فالطرق القومية العامة، وأنظمة الأمن الاجتماعي، والمدارس العامة الرسمية، والنظام القضائي، وأنظمة الصحة العامة، والمؤسسة العسكرية، والموارد الطبيعية المملوكة ملكية عامة كلها تعود ملكيتها لنا، وكلها تتطلب استثمار دولارات الضريبة لصيانتها. وكل دولار من الإيرادات يعود إلى أغنى أغنياء الأمة هو دولار لم يستثمر في ثروتنا المشتركة وأمتنا المشتركة. وفي القطاع الخاص، فإن أي مدير

تنفيذي في عمل تجاري يجمع ديوناً كبيرة على الشركة من أجل أن يضخم المخزون والإيرادات العائدة إلى حملة الأسهم تضخيماً اصطناعياً بدل أن يستثمر في إنتاجية شركته، هو مدير لن يبقى طويلاً. والممارسات نفسها ممقوتة بشكل مساو في القطاع العام. فالأصول العامة تتطلب استثماراً عاماً.

طوال معظم القرن الماضي، كان نظامنا للإيرادات موجهاً نحو الدخل. ويجب علينا الآن أن ننظر، بدلاً عن ذلك، في فرض ضريبة تصاعدية على الاستهلاك. إن رأس المال المطلوب لإعادة البناء القومي، وإعادة الهيكلة، والتجديد لا يمكن أن يُراكم باستخدام معدلاتنا في المدخرات وهي معدلات منخفضة بشكل متواصل.وفي الوقت الذي نستهلك فيه ثروتنا، فنحن نعتمد على استثمارات الأجانب لتمويل ديننا بل تمويل دفاعنا، وبهذا فنحن نرسل بالكثير من الأرباح من إنتاجيتنا الخاصة إلى الخارج. وبعد بضع سنوات قليلة من الفوائض العامة وتخفيض الدين، عدنا الآن إلى العجوزات الضخمة والاقتراض الضخم من الأجانب ومن أجل أجيال المستقبل على السواء.

نستطيع أن نزيد المدخرات، وأن نحقق تحديث الإنتاجية، وأن نخفض الاقتراض، خصوصاً من غير الأمريكيين، وذلك عن طريق القيام بإعادة الهيكلة جذرياً لنظامنا للإيرادات. وبدل أن نخفض الإيرادات العامة بدون تعقل وبطريقة تخلق عجوزات هيكلية

ضخمة، يجب علينا أن نغير *ما* نفرض عليه الضرائب لكي نعزز النمو الاقتصادي ونستعيد المساءلة المالية. الدخل المدخر والمستثمر استثماراً إنتاجياً يجب أن يلقى التشجيع ويجب أن تفرض الضرائب على الاستهلاك غير الضروري.

والممارسات والعادات التي تؤذي بلدنا – التلوث، والاستخدامات المبذِّرة للطاقة، والنهب غير الضروري لمواردنا، وثقافاتنا في التبديد – كلها يجب فرض ضرائب عليها. وبصفتنا نشكل نسبة 6 بالمائة من سكان العالم، فنحن نستهلك أكثر من ربع طاقة العالم وننتج أكثر من ربع التلوث والنفايات في العالم. وينبغي للضرائب المفروضة على الاستهلاك والضرائب المفروضة على التلوث أن تساعد على استعادة نظام مناسب من القيم العامة.ويجب فرض الضرائب على النفايات المنبعثة القذرة أو المشعة وفرض رسوم على المستخدم على أساس متدرج، وتكريس الإيرادات المستمدة من هذه الموارد في سبيل تحسين صحة الأطفال.

وإضافة إلى ما تقدم، فإن التخفيضات الضخمة في الضرائب بوصفها منشطات اقتصادية لن تعمل طالما بقيت التكلفة المتزايدة لمنافع الصحة هي أكبر عائق مفرد لاستحداث الوظائف. إن قطاع الرعاية الصحية يمثل تقريباً خمس اقتصادنا. ويمكن بل يجب أن تعاد هيكلته ليكون أكثر كفاية، وليقدم خدمات عالية الجودة

ويُقتدر عليها، وإدخال المزيد من المنافسة الخاصة، وتكون الأدوية الموصوفة أدوية يقتدر عليها الجميع.

وهكذا، فالأمن الاقتصادي الجديد يتطلب مساءلة الشركات، والمواطنة من الشركات، ونظام ضرائب يستند على طراز قديم من الاقتصاد في الإنفاق.

وبعد ذلك، يجب أن تستند الأولويات الخاصة بالاستثمار العام الآن على إعادة رسملة أمتنا بدلاً من السياسات التقليدية القائمة على تخصيص الأموال من الحكومة لمناطق لها نواب في المجلس التشريعي لإرضاء الناخبين، وعلى مبدأ "للقوي تؤول الغنائم." وقد وجدت دراسة اتحادية جديدة أن على أمريكا، فيما يتعلق بالأمن القومي، أن تعيد رسملة نظامها التعليمي، خصوصاً التعليم العلمي، ومختبرات جامعاتها والمختبرات الحكومية: "إن نواحي القصور في نظامنا للبحث والتعليم تلقي تهديداً على الأمن القومي للولايات المتحدة طوال الربع القادم من القرن هو تهديد أكبر من أي حرب تقليدية محتملة قد نتخيلها... وإذا لم نستثمر بكثافة وبحكمة في إعادة بناء هاتين القوتين الصميمتين، فستكون أمريكا غير قادرة على صيانة موقعها الكوني طويلاً في القرن الحادي والعشرين."[5] ويجب أن تكون إعادة بناء بنيتنا التحتية العامة، خصوصاً أنظمتنا لمواصلات النقل، غاية واضحة أخرى. وكذلك، فإن رفع الولايات المتحدة إلى أن تكون في مرتبة جامعة

العالم، حيث لا نعلم فيها الشباب الأمريكي وحسب بل نعلم قادة العالم المستقبليين أيضاً، هو غاية ثالثة من بعد ذلك.

والغاية التي تتغيّا أن تجعل أمريكا آمنة في القرن الحادي والعشرين المضطرب سوف تحتاج إلى أولويات جديدة للاستثمار العام. والسياسات الاقتصادية السليمة يجب أن تؤسس هذه الأولويات – علمية، وقيادية، وتفوقاً تعليمياً بارزاً، وقوة عمل مدربة تدريباً عالياً، قاعدة صناعية منتجة، وبنية تحتية جديدة وكفيّة، إضافة إلى الاستثمار المتفوق في أطفالنا. هذه المعايير هي التي يجب أن تكون معايير الاستثمار العام.

أمن المجتمع:

يجب أن يُستعاد المجتمع المحلي والجوار بوصفهما وحدة القاعدة السياسية للأمة. "*فكر كونياً، وتصرف محلياً*" قول معروف جيداً. إن أمن أرض الوطن وأمن المعيشة يتطلبان حكومة مجتمع معزز القوة. وبالإمكان تحقيق الإدارة المجددة للبرامج الاجتماعية القومية، - مثل التعليم العمومي، والرفاهية، والأمن المحلي - في مستوى مناطق الأحياء والمجتمع. واستعادة مبادئ الجمهورية – دمج الواجب المدني ومشاركة المواطنين – ستجعل المجتمعات أكثر أمناً، وستجعل الحياة العامة للأمة أكثر حيوية.

وعلى الرغم من أن استعادة حكومة المجتمع قد تبدو مسألة سياسية واجتماعية أكثر من أي شيء آخر يجب أيضاً أن تكون خيارا اقتصادياً مفضلاً. فإذا كانت الحكومة القومية، في الوقت الراهن على الأقل، لم تبق أداة للتقدم والعدالة، وإذا كنا نحتاج إلى استعادة الصفات التقليدية الجمهورية للفضيلة المدنية وواجب المواطن، يكون الاعتماد على حكومة المجتمع عندئذ وسيلة لتضمن أن برامجنا الاجتماعية القومية مدارة بشكل أكثر إنصافاً وعدلاً، ومدارة بطرق أكثر التصاقاً وعلاقة بالظروف المحلية، بأيدي المواطنين الأمريكيين أنفسهم في مجتمعاتهم المحلية.

لا يكاد يوجد تعليل، بما في ذلك موضوع الكفاية، يبرر لماذا لا يمكن لبرامج المساعدة الاجتماعية، وللجودة البيئية، وللتعليم العمومي، ولسلامة أماكن العمل، والصحة العامة، وسلسلة واسعة من المهام العامة الأخرى، الممولة والمأمور بها من الاتحاد، لماذا لا يمكن أن تدار من قبل مجالس حكومية محلية كما تدار، على الأقل، من قبل بيروقراطيين اتحاديين بعيدين. وفي كثير من الحالات التي زادت على ما يجب، غلط الليبراليون بالوسائل وظنوها غايات وأصروا على إدارة اتحادية للمشاريع، حتى عندما كان دافعو الضرائب العاديون يفقدون الثقة بالإدارات القومية. إن ثقة الجمهور يمكن أن تستعاد ومشاركة

المواطن يمكن أن تزداد ،وذلك عن طريق جعل إدارة العديد من البرامج الاتحادية مسؤولية تتولاها المجتمعات المحلية. وهذا ما يمكن تحقيقه أيضا بدون تخفيض المستويات القومية أو الموارد الاتحادية المطلوبة للوفاء بهذه المستويات. إن الالتزام القومي الشديد بالعدالة الاجتماعية والخبر المشترك متوافق توافقاً كاملاً مع فاعلية المجتمع.

إن دور رب العمل في الشركات دور حاسم في الأمن الاقتصادي للمجتمع. ومنذ فجر عصر العولمة على وجه الخصوص، تخلى العديد جداً من الشركات عن دورها بصفتها مواطنين للمجتمع، وهي في سعيها إلى تحقيق أسرع الأرباح، أغلقت المصانع، وتخلت عن العمال، وأهلكت قسماً كبيراً من المجتمعات. والبيروقراطية الاتحادية البعيدة تنافسها الآن البيروقراطية البعيدة لشركة سلسلة المخازن القومية. والمطلوب هو ميثاق اجتماعي جديد بين الشركات التي تمثل أرباب العمل وبين المجتمعات التي تعمل فيها هذه الشركات. ويجب أن يشتمل هذا الميثاق على ضمانات من أجل الإنذار المبكر عن عزم الشركات على إغلاق المصنع أو نقله إلى مكان آخر، والدفع لبعض العمال على الأقل للنقل لمكان آخر، ولحسابات التدريب للمستخدمين فرديا من أجل أعمال جديدة، والتعاون مع حكومات المجتمع في التخفيف من آثار نقل المصنع لمكان آخر.

وحتى في عصر مفتون بحل التنظيم، فإن هناك حداً أدنى معيناً من مواطنة الشركات يجب أن يطالبها به المجتمع المدني الحديث.

أمن المجتمع هو الملمح المركزي للأمن القومي في عصر الإرهاب، والمواطنون المحليون – وهم الجنود – المواطنون التقليديون وهم أول المجيبين – سوف يلعبون دوراً في أمن أرض الوطن أخطر بكثير جداً من دورهم في أي وقت سابق. وإحدى الطرق لتحقيق هذه الغاية ينبغي أن تكون هي إنشاء **فيالق مواطنين متحدين من أجل أمريكا الآمنة** ومدربين ومجهزين للقيام بمهام أمن مساعدة على أرض الوطن، وتشمل الاستجابة للطوارئ الصحية وواجبات مساعدة للشرطة وللمطافئ.

ومع عولمة الاقتصاد والإحساس المتزايد من المواطنين بأن الأحداث فوق سيطرتهم، يمكن استعادة المشاركة المباشرة من كل المواطنين عن طريق زيادة حقوقهم ومسؤولياتهم على حد سواء في الحكم الذاتي من خلال مجتمعاتهم.

الأمن من الاعتماد على الطاقة:

إن تحقيق أمن الطاقة مطلب مركزي للأمن القومي."إن اعتمادنا على الطاقة الأجنبية مخاطرة اقتصادية وأمنية على حد سواء لبلدنا". بحسب قول السفير فيليكس روهاتين.[6] وتخفيض

هذه المخاطرة يجب أن يصير غاية قومية معادلة للوصول إلى القمر. إن الولايات المتحدة تمتلك القدرة على أن تصير مستقلة في ميدان الطاقة استغلالاً كافياً وبشكل لا تكون معه التضحية بأرواح الأمريكيين مطلوبة أبداً للحصول على الزيت الأجنبي، خصوصاً الزيت المستخدم للاستهلاك المبذر. وما نفتقر إليه هو الإرادة السياسية لفعل ذلك. يجب أن تكون غاياتنا القومية هي استدامة الموارد، والاستخدام المتزايد للموارد القابلة للتجديد، والتخفيضات في الطاقة المستوردة. والكفاية المتزايدة هي أيضاً مطلوبة في المواصلات القومية وفي معايير البناء. إن الاعتماد المستمر على إمدادات زيت أجنبي لا يمكن الاعتماد عليها هو اللاأمن المضمون.ويمكن أيضاً تحقيق غاية أمن الطاقة في الوقت نفسه الذي تزيد فيه معايير الحماية البيئية.

إن صراع أمريكا المترنح المائل نحو سياسات سليمة للطاقة لم يكن جذاباً ولا مجزياً. فاعتمادها على الإيديولوجية وإسهامات الحملة أكثر من اعتمادها على العلم الصحيح والعقل السليم، جعلها تترجح بين الإنتاج المحلي المُعان والواردات المَزيدة، وبين المصادر التقليدية والوقود النووي، وبين التحفظ وكفاية الوقود وحل التنظيم وحوافز الضرائب للمركبات الكبيرة، وبين الفحم في أحد الأيام والهيدروجين في اليوم التالي، وهكذا دواليك. والترنح الحالي هو نحو إعانة صناعة الطاقة النووية، وهي التي لم

تضع لأكثر من ثلاثين عاماً مضت أي مصنع جديد واحد على خط الإنتاج (بسبب تكاليف الإنشاء وعدم القدرة على المنافسة)، ونحو 10بلايين دولار على الأقل في تخفيضات ضريبية، وإعانات لشركات الفحم والزيت والغاز، في الوقت الذي يجري فيه تخفيض الحوافز للبدائل القابلة للتجديد وللتحفظ في الاستعمال تخفيضا حادا.

بين العام 1975 وأواخر الثمانينات من 1980، أدت معايير الكفاية لوقود سيارات الركاب إلى وفورات كبيرة في الطاقة. ولكن الإخفاق في سن معايير جديدة للكفاية وحوافز ضريبية أكبر المركبات من سيارات الركاب، قد طمس هذا الاتجاه وجعل استهلاك الغاز يُحلق عالياً في التسعينيات من 1990م. وهذا بالرغم من الحقيقة المتمثلة في أن "مجرد ربح 2.7 ميل لكل غالون في اقتصاد الوقود لأسطول السيارات الخفيفة لهذا البلد يستطيع أن يزيح واردات الخليج الفارسي كلياً."[7] ونتيجة لذلك، "يحتمل أن تواجه الولايات المتحدة بأزمات زيت وغاز طبيعي متكررة طوال بضع سنوات قادمة... ولكن الأسعار المتقلبة – مثلما حدث مع أسعار البنزين في أثناء الحرب العراقية، والغاز الطبيعي في الشتاء الفائت، والكهرباء في العام 2000 – تكاد تكون مضمونة. والنتيجة هي ضريبة خبيئة من عشرات بلايين الدولارات على المستهلكين الأمريكيين."[8]

ومع وجود "حرب على الإرهاب" جارية في أغنى منطقة في العالم بالزيت، فإن أياً من هذه السياسات المنتكسة ليس لها معنى يفهم، وعلى وجه الخصوص، طبعاً، منذ عشرين سنة خلت، لأن "حفنة من الناس [الإرهابيين] استطاعت أن تغلق ثلاثة أرباع إمدادات الزيت والغاز في الولايات الشرقية من غير أن تغادر لويزيانا."[9] إن الأمة الجادة بشأن أمن الطاقة ودحر الإرهاب كانت ستتحول تحولاً دراماتيكياً بعيداً عن الاستهلاك الضخم المبذر وعن منشآت إنتاج الطاقة المركزة على نطاق واسع، وتتوجه نحو الكفاءة المكثفة ومصادر الإمداد بالطاقة الموزعة توزيعاً متباعداً. "نحن نستطيع أن نحقق أمن الطاقة عن طريق استخدام طاقة أقل بكفاية أكبر بكثير لنعمل الواجبات نفسها في الوقت الذي نحتفظ فيه بجودة الحياة ونوعيتها نفسها ومستويات المعيشة نفسها] – وبعدئذ، عن طريق تزويد ما نبقى محتاجين إليه من مصادر هي بشكل ذاتي غير معرضة للخطر لأنها موزعة، ومتنوعة، وتقبل التجديد بشكل متزايد.[10] إن التوليد الموزع من مصادر متعددة وإمدادات متنوعة "يجعل بنيتهما التحتية الكهربائية أقل عرضة لخطر الهجوم الإرهابي، بوساطة توزيع التوليد وتنويع محروقات التوليد على حد سواء". وذلك بحسب قول مسؤول حالي في وزارة الطاقة، وهو يتابع القول: "إذا كنت منهمكاً في هذا الجهد... فأنت منهمك أيضاً في جهدنا القومي لمحاربة الإرهاب".[11]

وباختصار، فإن الفرص المتاحة لدمج الكفاءات في المواصلات، وإنشاء المساكن والبناء، وأداء الأدوات، والإنارة، وفي حشد من الاستخدامات الأخرى هي فرص متنامية تنامياً دراماتيكياً وتصير أقل كلفة، خصوصاً في المقارنة مع الصعود السريع للتكلفة في بناء منشآت الطاقة التقليدية المركزة وفي إنتاج الطاقة من محروقات المستحاثات ومن المواد النووية.

الطريق إلى أمن الطاقة، وبالتالي إلى أمن المعيشة، والمجتمع، والبيئة، والأمة يقع في استخدام الطاقة بكفاية أكبر بكثير مما نحن عليه وتوزيع مصادرها، لا في مخططات إمبراطورية في الشرق الأوسط مدعومة باحتلال عسكري ضخم وبإعانات هائلة لحشد من مصانع الطاقة التقليدية على نطاق واسع.

وحتى مع افتراض وجود بنى عامة – خاصة جديدة وأولويات جديدة للميزانية، فإن الولايات المتحدة لن تكون آمنة اقتصادياً طالما أننا معتمدون على الطاقة. إن "الاعتماد الأمريكي على المصادر الأجنبية للطاقة سوف... ينمو على مدى العقدين القادمين من الزمان. وفي غياب الأحداث التي تغير سعر الزيت تغييراً مهماً، فإن استقرار سوق الزيت في العالم سوف يستمر في الاعتماد على إمداد لا ينقطع من الزيت من الخليج الفارسي، وسوف يحافظ موقع جميع رواسب محروقات المستحاثات الحيوية على أهمية جيوسياسية"، وذلك بحسب ما جاء في تقرير الأمن القومي.[12] إن

أمن الطاقة هو مكون حاسم للأمن القومي، ويجب متابعته وتخصيص الموارد له بالشدة نفسها التي استخدمت في السفر إلى القمر. وهذا تحد قومي ليس له حل مفرد. وسوف يحتاج الوفاء به إلى بعض الزيادة في إنتاج الطاقة التقليدية، على سبيل المثال، آبار الغاز العميقة، وكفاية أكبر، خصوصاً تبني معايير كفاءة أكبر في المواصلات، والضريبة المتدرجة على انبعاثات الغاز، والاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة القابلة للتجديد من مثل الشمس، والرياح، والماء، والبحث المتجدد في البدائل، بما في ذلك وقود خلايا الهيدروجين. وإذا أُعلم الشعب الأمريكي جيداً، فإنه سوف يتبنى هذا المشروع بالحماسة الوطنية نفسها والوحدة الوطنية نفسها التي أظهرها مع كل تحد قومي في تاريخنا.

يجب على الولايات المتحدة أن تكافح من أجل تخفيض اعتمادها على المصادر الأجنبية لطاقة المحروقات المستحاثية التي تترك هذا البلد وحلفاءه عرضة لخطر الضغوط الاقتصادية والابتزاز السياسي. إن التطوير المثابر للمصادر البديلة لإنتاج الطاقة. والكفايات الكبرى في نقل الطاقة وحفظها، هي بذلك أمن قومي مثلما هي أيضاً ضرورات اقتصادية وبيئية.[13]

وهنا يستطيع نظام جديد للضرائب أن يساعد. فعن طريق فرض الضرائب على واردات الزيت (مع منح حسومات ترد للذين يعتمدون على هذه الإمدادات من أجل التدفئة المنزلية) وعلى

انبعاثات غازات الفحم، سوف نخفض تخفيضاً دراماتيكياً الاعتماد على إمدادات غير موثوقة ونخفض تخفيضاً شديد الأثر الفقد الذي لا مناص منه في أرواح الأمريكيين الذين يقاتلون من أجل إمدادات الزيت. ويجب علينا أيضاً أن نحول، في وقت واحد، اعتمادنا المتناقص على الواردات من الخليج الفارسي إلى روسيا. وهذا التحول سوف لا ينهض بالاقتصاد الروسي وحسب بل سيحرر الكثير من سياستنا الخارجية في الشرق الأوسط أيضاً.

والقيادة السياسية القوية والإرادة السياسية مطلوبتان. وتلك القيادة يجب أن تكون صريحة جافية ومباشرة. الآن بالضبط، تقوم سياسة أمريكا للطاقة على الاعتماد على إمدادات الزيت الأجنبية، وعلى أن تذهب إلى الحرب من أجلها إذا هددت تلك الإمدادات. نحن نستخدم قواتنا العسكرية، أي الشباب الأمريكي، ليكون ضامناً لطراز حياتنا المبذر. إن الشعب الأمريكي يحتاج إلى أن يُذَكرّ بهذا: هذه هي سياستنا للطاقة، وهي سياسة لا أخلاقية.

أمن أطفالنا:

يجب أن نعتبر أنفسنا مسؤولين أمام أجيال المستقبل عن طريق تأسيس معنى للمواريث العامة. ويمكن لهذه المساءلة أن تصير هي المعيار الجديد للسياسة لكل البرامج القومية. هذا الجيش

العرمرم، من أصحاب المصالح (اللوبي) الذين ينشدون الحصول على الحظوات من حكومتنا، لا يضم في صفوفه إلا فصيلة ضئيلة تتحدث عن المصالح الطويلة الأمد وعن أجيال المستقبل. وبدلاً من ذلك، يجب على كل مشروع عام أن يجيب على هذا السؤال: هل ستؤثر هذه السياسة أو هذا البرنامج على أطفالنا وأطفالهم لما فيه المصلحة أو لما فيه المضرة؟ وهذا المعيار يجب أن يطبق على وجه الخصوص على إدارتنا لمواردنا العامة. ونحن، بقبولنا للواجب الأخلاقي نحو أجيال المستقبل، نستطيع أن نضمن أمنهم.

وامتداداً لهذه الفلسفة، يمكن أن يُعطى الأطفال أولوية في التخصيص الحالي لمواردنا القومية. فحتى بعد عشرين عاماً من الكلام عن "قيم الأسرة" فإن 11 مليون طفل أمريكي لا يتمتعون بغطاء من الرعاية الصحية، وملايين الأطفال يدرسون في مدارس متداعية، ونسبة تصل تقريباً إلى 20 بالمائة من شبابنا يعيشون في فقر. وملايين الأطفال يفتقدون الرعاية الجيدة للطفل ووالدوهم يعملون، و10ملايين من الأطفال والمراهقين في العقد الثاني من العمر لا يحظون بإشراف بعد المدرسة. ويساء إلى 3 ملايين طفل تقريباً ويهملون، والآلاف يُقتلون أن ينتحرون. ولن يحكم التاريخ على هذا النتاج بأنه يعكس القيم الحقيقية للأسرة.

وبدلاً من ذلك، فإن الأمة الثرية والآمنة تستطيع أن توفر الرعاية الصحية، والتعليم العالي الجودة، والحماية، والإشراف

لكل طفل. والأمة المتمدنة يجب أن تفعل ذلك. والحكومة الأمريكية تصرف ثمانية دولارات لكل مواطن كبير في مقابل كل دولار واحد على أطفالنا. يجب أن تخصص موارد أكثر للأطفال مباشرة، وإن إلغاء أنظمة الأسلحة غير الضرورية وإلغاء تخفيضات الضرائب للأغنياء سوف يساعد على الدفع من أجل هذه الأولوية المستعجلة الملحة. وينبغي أن يكون توفير غطاء الرعاية الصحية المباشر لكل الأطفال،والحماية والإشراف لكل طفل، والرعاية النهارية المعتمدة على المجتمع والإشراف بعد المدرسة، والوصول المضمون للتعليم الجيد قبل المدرسة لكل طفل، ينبغي أن تكون من بين أعلى الأولويات لأمة منتجة. وإضافة إلى الحساب المقترح لتنمية الطفل والخصم الضريبي لرعاية الطفل الذي ورد ملخصه من قبل في هذا الفصل، يجب تبني برنامج تكملة الأجر للمربين العاملين في تعليم الطفولة المبكرة، وهم حالياً يعوضون بأجور عند مستوى الفقر، وهذه التكملة لاجتذاب معلمين مؤهلين بخبرات عالية النوعية ليعملوا في تربية الطفولة الأولى.

وفكرة المواريث العامة يجب أن تدمج في تفكيرنا. ويجب أن يكون المعيار الجديد للاقتصاد السياسي الآمن هو أثر سياسات اليوم على أجيال المستقبل. وينبغي لكل جيل أن يتسلم كرة أرضية سليمة صحية واقتصاداً سليماً صحياً. ولكن ثقافة المستهلك، مع تشديدها على الإرضاء الفوري وأحدث المنتجات، تمثل ضريبة

هائلة على أجيال المستقبل – ضريبة التلوث، والاكتظاظ، والهدر، والنضوب.بدلاً من ذلك، يجب على كل التعاملات العامة، والمأمول من كثير من التعاملات الخاصة، أن تأخذ بالحسبان كيف ستؤثر التعاملات على أطفالنا وعلى أجيال القادمة من الأمريكيين.

معظم الأمريكيين، في إدارتهم لمالياتهم الشخصية، لا يدخرون وسعاً إلى حد كبير من خلال وصاياهم وتخطيط عقاراتهم ليؤمنوا نوعاً ما من الميراث الخاص لأطفالهم. فلماذا لا ينبغي لهذا النوع نفسه من بُعد النظر والتفكير أن يذهب أيضاً إلى مواريثنا العامة؟ نحن لا نترك الملكية والممتلكات فقط لأطفالنا. نحن نترك لهم أيضاً ميراثاً عاماً من بيئتنا، ومن مواردنا، ومن سلامتنا العامة، ومن سياساتنا وقيمنا القومية. ما الخير في عقار خاص واسع إذا كان ورثتنا لا يستطيعون أن يتنفسوا الهواء أو أن يشربوا الماء؟.

مثل هذا الالتزام بالعدل المتصل بالأجيال يجعل من الضروري أيضاً معالجة تحديات التمويل العام التي تهدد الأمن الاقتصادي لأجيال المستقبل. طوال سنوات حتى الآن عرفنا أن التكاليف المتنامية للبرنامجين الضخمين الحكوميين – الأمن الاجتماعي، والرعاية الطبية – سوف تستهلك حصة متزايدة أبداً من الميزانية، دافعة ما تبقى للاستثمارات العامة المهمة الموصوفة سابقاً. ولضمان أن يعيش المتقاعدون في المستقبل ببعض الكرامة وأن تكون تلك

العجـوزات الضـخمة المنتظـرة تحـت السـيطرة، يجـب إدخـال التغييرات، التي لا تؤثر على المتقاعدين الحاليين، على مراحل. ويمكن لتلك التغيرات أن تشمل أعمار تقاعد مرنة أو جدولة منافع الأمن الاجتماعي لتعكس أطول مدة محتملة للعمر. ولكن، ما لم تورث تريليونات من دولارات الدّين لأجيال المستقبل، يجب علينا أن نتغير.

إن الاستثمار في أمن ميراثنا العام يعمل لأكثر من منفعتنا، إنه الأمر الصحيح الذي نفعله لأطفالنا. وبصفتها مسألة قيم قومية واقتصاديات سياسية، فإن المساءلة بين أجيال المستقبل وهي الالتزام لأجيال المستقبل لنترك خلفنا عالما هو في كل ناحية أفضل من العالم الذي ورثناه، هي مسألة ضرورية، فبهذا النوع فقط من المساءلة ستكون أجيال المستقبل أيضاً آمنة مثلما ترغب الأجيال الحالية نفسها أن تكون.

الأمر المركزي في ممارسة الولايات المتحدة لقدراتها في سبيل تحقيق مقاصدها العظيمة . وهو حجر المحك للإستراتيجية – هو أنها يجب أن تضمن هذه القدرات بوساطة قوة أنظمتها الداخلية، وتصبح تقوية تلك الأنظمة المحلية بعدئذ مقصدها العظيم الأول.إن الجمهورية القائدة للعالم تكون قوية فقط بقدر ما تسمح به قدراتها الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، وتلك القدرات هي نتاج لأمة دينامية، ومتوسعة، وآمنة. لا يمكن لدور أمريكا

الإستراتيجي في العالم أن يكون مضموناً إلا إلى الحد الذي يتحقق فيه مقصدها العظيم الرئيسي فقط، وهو توفير الأمن لشعبها هي.

والأمر المركزي الآخر أيضاً لكل قوة كبيرة تتابع إستراتيجيها، على كل حال، هو المعنى الواضح للسؤال من هي القوة؟ وما هي؟ هذه مسألة حرجة حاسمة يجب على الولايات المتحدة أن تعالجها مباشرة وبصراحة في نقطة الانعطاف هذه في تاريخها.

obeikandl.com